

تقييم الأيديولوجية السياسية في مقتطفات مقتبسة من خطابات وقرارات النظام السابق بعد عمليات الإبادة الجماعية

أ.د. علاء أبو الحسن إسماعيل

مدير عام دار الكتب والوثائق

العراق - بغداد

(مُلَخَّصُ البَحْث)

إذا كان قتل النفس الواحدة جريمة عظمى محرمة شرعاً وقانوناً على المستوى الدولي وعلى مستوى الأديان والتشريعات السماوية كافة، فكيف هو الحال بالنسبة لمفهوم الإبادة الجماعية!! فهنا لا يُقتل فرد ذو تأثير ضعيف على المجتمع وإنما آلاف الأفراد أي أمة، ومستقبل، وطاققة، وقدرات بشرية وفكرية بإمكانها قلب الموازين هذا من جهة، ومن جهة أخرى تُخلف قلوباً محطمة ونصف ميتة من روع مشاهد القتل التي شهدها أمام أعينهم، وليس هذا فحسب فمجازر الإبادة الجماعية تبقى تفرز مخلفاتها وتبعاتها لسنوات طويلة وأجيال متعاقبة، وقد تولد أحقاد الثأر والانتقام لدى الأجيال التي لم تلق الوعي الكافي والدعم النفسي الضروريان لتأهيل هذه الأجيال للاستفادة من مآسي الحياة المريرة وتجاربها لتحويلها إلى دروس وعبر للتقدم والنهوض. فالإبادة الجماعية سُمُ فتاك يمتد تأثيره السمي لأجيال وأجيال ما لم تتم السيطرة عليه بحكمة. وهنا يأتي دور المجتمع الدولي وموقفه القانوني والتشريعي والإنساني من هذه الجرائم.

الإبادة الجماعية يمكن أن تحدث على مستويين: خارجي وداخلي، بالنسبة للإبادة الجماعية على المستوى الخارجي: وهو ما جرى على أيدي قوى خارجية أجنبية على شعب ما لأهداف استعمارية، وتوسعية لصالح المحتل أو الغاصب والأمثلة كثر على مر التاريخ كالاحتلال العثماني والبريطاني.. الخ. أما الإبادة على المستوى الداخلي فهي الأعمال القمعية التي تمارسها الحكومات تجاه أبناء شعبها لأهداف قد تكون تطرفية أو عنصرية أو دكتاتورية مثل: مجزرة الأنفال عام ١٩٨٨م التي قام بها النظام السابق ضد الأكراد في إقليم كردستان، إذ بلغ عدد الضحايا قرابة المئة ألف شهيد أغلبهم من الأطفال والنساء والشيوخ العزل، والإبادة الجماعية لمنظمي الثورة الشعبانية عام ١٩٩١م .

وممكن استنباط مستوى ثالث بين المستويين الخارجي والداخلي وهو الإبادة التي تجري على أيدي عناصر داخلية من أبناء البلد ولكن تنفيذاً لأجندات خارجية مثال ذلك مشاهد القتل الطائفي المنظم والممنهج التي كنا نشهدها بشكل يومي في العامين (٢٠٠٧م)

و(٢٠٠٨م)، وتلتها عشرات الانفجارات الدامية في مختلف أنحاء العاصمة والتي للأسف كانت تمارس على أيدي أبناء البلد من العناصر الضالة لزعة أمن البلاد. ولم نعرف لغاية هذه اللحظة لصالح أية جهة خارجية!!

وفي الحالات الثلاث آنفة الذكر لا شيء يسوغ القتل أو الإبادة الجماعية ولكن تصوري الشخصي أرى أن الإبادة الجماعية على أيدي قوى أجنبية خارجية أخف وقعاً من الإبادات التي تجرى على أيدي القوى الداخلية التي تقتل أبناء جلدتها بهدف البقاء، وفرض السيطرة، ومن منطلق البقاء للأقوى والأكثر إجراماً ودكتاتورية، والنتيجة هي جر البلاد إلى الهاوية وعصور الظلام والجاهلية. أما المحتل الأجنبي فيبقى محتلاً ومن الطبيعي أن يكون ناقماً وحاقداً، وأن يسلك طريقه متبجحاً بنظرية (الغاية تبرر الوسيلة) فيغتصب الأراضي بطريقة غير شرعية، بل ربما حديثاً بدأ المحتل يستغل ثغرات القوانين الدولية، ويكسب تأييد المجتمع الدولي والمنظمات العالمية ليسوغ شرعية ما لا شرعية له بالنهاية؛ لتحقيق أهداف تصب في مصلحة بلاده ومن مبدأ بناء سعادة شعبه ورفاهيته على حساب تعاسة شعوب أخرى وظلمها!! تبقى هذه جريمة مجتمعية مجردة من الإنسانية تماماً ولكن على الأقل تملك جانباً ايجابياً وهو: تعظيم الموارد الاقتصادية ومن ثم تحقيق رفاهية شعب ما على حساب الاستيلاء على ثروات البلد المحتل. ويبقى هذا هدف المحتل منذ بدء الخليقة إلى يومنا هذا، ولكن اليوم بدأ الاحتلال المرتبط بالقتل المروع والممنهج يتخذ قالباً جديداً عن طريق تأطير بشاعة الجريمة بأهداف إنسانية والأدهى دينية وخير مثال على ذلك جرائم الإبادة الجماعية التي جرت على أيدي تنظيم داعش الإرهابي، ذلك التنظيم متناقض الفكر الذي اتخذ من الدين الذي يحرم القتل ويعدده من أكبر الكبائر وسيلة لممارسة أبشع أنواع القتل التي شهدتها التاريخ المعاصر، ومجزرتي سبايكر و سنجار عام ٢٠١٤ م خير شواهد على هذه الازدواجية في فكر هذا التنظيم.

نلاحظ أننا كلما تقدمنا في الزمن كلما زاد التسويغ لجرائم القتل والإبادة الجماعية، فمثلاً كلنا يعرف أولى جرائم الإبادة الجماعية المتمثلة بسقوط بغداد على يد القائد المغولي هولاكو سنة ١٢٥٨، إذ لم تكن حينها جرائم الإبادة الجماعية تحتاج إلى تسويغ، فقد كانت تمارس علناً وبكل وقاحة لأهداف: تخريبية، وهمجية، واجرامية صريحة. والسؤال هنا يفرض نفسه: لماذا كانت جرائم الإبادة الجماعية سابقاً تُمارس بشكل صريح وعلني من دون الحاجة للتسويغ عن بشاعة الفعل وبمرور الوقت بدأت جرائم الإبادة الجماعية تتأطر بذرائع لإضفاء طابع الشرعية لإجازة ما محظور، ولتحليل ما محرم!! أو لإكساء الوحشية والهمجية بثوب الإنسانية المُرقع؟؟ ومع هذا السؤال تبادر إلى ذهني قوله تعالى (ولا تقتلوا النفس التي حرم

الله (إلا بالحق) آية صريحة تحرم القتل وتحله إذا كان بالحق عبر استعمال أداة الاستثناء (إلا) التي تجيز ما بعدها. ولكن الحق الذي وصفه الله تعالى في كتابه العزيز تُرجم على السنة البشر إلى أشكال ووجوه عدة للباطل !! عموماً ترقبوا الإجابة على هذا السؤال المثير للجدل ضمن نتائج هذه الدراسة .

ستتطرق هذه الدراسة لمحور (الأيديولوجيات بمختلف أنواعها والإبادة الجماعية)، إذ سنحلل مقتطفات من قرارات النظام السابق و خطاباتاته التي كانت تُعلن على وسائل الإعلام المحلية . والمختلف في هذه الدراسة أن التحليل سيكون على وفق منهج علمي مدروس بعيد كل البعد عن الأيديولوجية الشخصية للباحث ، إذ سيعتمد الباحث كلياً مجموعة من الوثائق الرسمية الصادرة من رئاسة الجمهورية ، ومجلس قيادة الثورة ، و وزارة الداخلية، ومديرية الأمن العامة في أثناء مدة الثمانينيات و التسعينيات في عهد النظام السابق، وذلك حرصاً على تقديم محتوى شفاف وصادق بعيداً عن فوضى الأيديولوجيات العارمة التي يشهدها عالمنا اليوم . وتحقيقاً لهذا المبدأ سيجري التحليل باعتماد نموذج اقترحه العالم الهولندي المعاصر "تيون أدريانوس فان دايك" (Teun A. Van Dijk). ويعرف اختصاراً بـ "فان دايك" وُلد "فان دايك" عام ١٩٤٣م، وهو عالم مرموق، وتدرّسي في كبرى الجامعات العالمية، له مؤلفات كثيرة ومعتمدة كمناهج للتدريس في مجال اللسانيات (Linguistics)، وتحليل الخطاب السياسي (Political Discourse Analysis)، وسيجري في هذه الدراسة اعتماد نموذج فان دايك (Van Dijk's Model) المخصص لتحليل أيديولوجيات الخطاب السياسي وفقاً لواحدٍ وأربعين معياراً، إذ ستجري عملية التحليل هذه بكل شفافية ومصداقية وفقاً لهذه المعايير من دون عرض أو فرض وجهات نظر الباحث الشخصية.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الطريقة التي تفكر بها الأنظمة الدكتاتورية لتفرض وجودها بالقوة رغماً عن إرادة الشعوب الأمر الذي يمكن الاستفادة منه في تنمية وعي الشعوب لفهم التصريحات السياسية وتحليلها بطريقة علمية بعيدة عن الإيديولوجيات المتوارثة التي تفرضها: العادات والتقاليد العشائرية، والدين، والمذهب، والقومية على الفرد. بالتشخيص العلمي الدقيق نضع يدنا على الجرح نعالجه ونرم آثاره. وهذا ما نسعى إليه في هذه الدراسة التشخيص ومن ثم المعالجة.

- **معايير نموذج "فان دايك" مع تطبيقها على أمثلة واقعية من ممارسات النظام السابق**
- اقترح "فان دايك" نموذجاً علمياً (Model) لتحليل الخطابات السياسية، ويحتوي هذا النموذج على اثنين وأربعين معياراً أيديولوجياً وهي على النحو الآتي:

١ - وصف الفاعل (Actor description)

وهو معيار أيديولوجي يتضمن وصف الفاعل بصفات معينة قد تكون سلبية أو ايجابية سواء أكان الفاعل هذا هو المتحدث نفسه أم الأنصار المؤيدين له أو المعارضين، كأن يصف القائد أو المسؤول نفسه "بخادم الشعب" أو "المناضل" أو "نصير الفقراء" ... إلخ. ومن صفات الفاعل التي كانت تتردد على مسامعنا بشكل يومي أبان حكم النظام السابق هي وصف الرئيس بكلمات تكاد تشكل ترانصفاً لغوياً أو ما يسمى بالإنكليزية "collocation" بسبب تلازم هذه الكلمات مع بعضها بصورة مستمرة ، مثل ضرورة سبقت اسم الرئيس بالألقاب المتتالية الآتية: (السيد الرئيس القائد المناضل المهيب الركن) وتسمية الشعب المناصر له بـ(العراقيون الأمجاد) والعراقيات بـ(الماجدات). أما الجانب الإيراني فكان يطلق عليه في الكتب الرسمية والقرارات الصادرة من مجلس قيادة الثورة (بالعدو الفارسي)، إذ كان النظام السابق يصر على هذا الوصف على الرغم من قدمه الذي يعود إلى العصر الإسلامي وما قبله، و على الرغم من أن الشاه "رضا بهلوي" طالب دول العالم رسمياً في العام ١٩٣٥ م باعتماد اسم "إيران" عوضاً عن "بلاد فارس" ؛ لأغراض أيديولوجية تهدف إلى تقديم البلاد للعالم بطريقة حديثة وعصرية ، ولكن النظام السابق كان يصر على تسمية إيران بالعدو الفارسي كطريقة لاستفزاز العدو ومناصريه.

٢ - السلطة (Authority):

هذا المعيار الأيديولوجي يتمثل بميل المتحدث لذكر أي نوع من أنواع السلطة قد تكون حكومات أو منظمات أو تصريحات على لسان مسؤولين (مع الإشارة إلى اسم المسؤول) أو حتى الإشارة للقوانين الدستورية والتشريعية أو التنظيمات النافذة ؛ لغرض دعم موقفه الأيديولوجي وإسناده وتقويته.

وكمثال حي من ممارسات النظام السابق هو أن كل قرارات الإعدام كانت تسبقها عبارة "استناداً لأحكام الدستور وقرارات مجلس قيادة الثورة وقرارات محكمة الثورة" ، إذ كانت تُسن القرارات وتفصل وفقاً لأهوائهم الدكتاتورية المتعصبة ، وتوضع في إطار قانوني مزخرف بالعبارات الرنانة التي تلعب على وتر الحس الوطني والقومي لدى العامة.

٣ - العبء (Burden):

معيار "العبء الأيديولوجي" يظهر عندما يشعر المسؤول السياسي بالعبء تجاه قضية معينة فإنه يستعمل مصطلحات خاصة وتصريحات جدلية توضح ذلك ، مثال على ذلك هنالك بعض الدول المعارضة لسياسة استقبال اللاجئين في بلدانهم ؛ لأنهم يشكلون عبئاً اقتصادياً على كاهل حكوماتهم ؛ لذا يقومون بأداء التصريحات ضدهم و وصف اللاجئين

بطريقة سلبية، مثلاً إطلاق تسمية "المهاجرين بطريقة غير شرعية" تعكس بشكل واضح جداً أيديولوجية المتحدث المعارضة لسياسة استضافة اللاجئين أو حتى التعاطف معهم.

وكمثال حي على معيار العبء الذي استعمله النظام السابق: هو تسمية المواطنين العراقيين المقيمين في البلاد أباً عن جد بـ "الإيرانيين" أو "التبعية الإيرانية" لمجرد أن أصولهم تعود إلى مناطق وقرى حدودية مع الجانب الإيراني، علماً أن هذه القرى والمناطق هي ضمن الحدود العراقية ومثال ذلك "الأكراد الفيليين" وغيرهم من الذين عدهم النظام السابق "إيرانيين" أو "تبعية إيرانية" وأمر بسحب الجنسية العراقية منهم، وترحيلهم، ومصادرة أموالهم وأموالهم المنقولة وغير المنقولة في سنة ١٩٨٠م بموجب القرار المشؤوم رقم (٢٨٨٤) لشعوره بالعبء من وجودهم داخل البلاد كونهم من وجهة نظر النظام السابق يمثلون تهديداً على أمن البلاد واستقراره لاحتمالية انتمائهم إلى العدو الأوحده للنظام المتمثل بجمهورية إيران، إذ جرى فعلياً تهجير أكثر من نصف مليون مواطن عراقي وتوقيف أكثر من عشرين ألف شاب لتصفيتهم جسدياً.

٤- التصنيف (Categorization):

هذا المعيار يشير إلى التسميات والمصطلحات التي يطلقها أو يختارها المتحدث لتصنيف فئة معينة من الناس، إذ يعكس هذا التصنيف أيديولوجية صاحبه. مثلاً "اللاجئين والمهاجرين" تسميتان للفئة نفسها . وكذلك "القتلى والشهداء والضحايا" كلها اختيارات تشير إلى معنى واحد، ولكن استعمال أي من هذه التصنيفات يعكس أيديولوجية المتحدث تجاه من قُتل ومدى تعاطفه مع هذه الفئة. ومن ضمن ممارسات النظام السابق هو إن أي مواطن غير مؤيد لحزبه يوصف بـ "العميل" و"المجرم" في القرارات والكتب الرسمية الصادرة من مجلس قيادة الثورة ورئاسة الجمهورية كافة، ويعد هذا تصنيفاً خاصاً بالنظام البعثي الذي لا يعترف بالأنظمة الديمقراطية والتعددية الحزبية وهي من وجهة نظره فوضى تهدد أمن البلاد.

٥- المقارنة (Comparison)

هذا المعيار الأيديولوجي يتمثل بالمقارنة التي عادةً ما يستعملها المتحدث ليقارن بين إنجازاته (وبالتأكيد ببالغ في وصفها لدرجة التعظيم مهما كانت بسيطة) وإنجازات المعارضين له (وبالتأكيد سيقول من شأنها مهما كانت عظيمة). وكان النظام السابق يستعمل معيار المقارنة لغرض مقارنة مدة حكمه مع العهود التي سبقته مثل: العهد الملكي، والعهد الجمهوري الأول بزعامة "عبد الكريم قاسم"، مع الإشارة المستمرة إلى أنه الأفضل على الإطلاق، وإن ما حققه من إنجازات وأهداف تفوق ما حققه السابقون، فضلاً عن مقارنة نفسه مع أنظمة الحكم العربية بوصف نفسه بالأكثر وطنية وقومية مقارنةً بالحكام العرب

؛لتجاهلهم القضية الفلسطينية، واكتفائهم بتصريحات الشجب، والرفض، والتنديد اللفظي، من دون اجراء فعلي يذكر من وجهة نظر النظام السابق.

٦- الإجماع (Consensus):

يستعمل هذا المعيار الأيديولوجي في القضايا الكبرى ذات الطابع الوطني والقومي، إذ تحتاج الحكومة لتوحيد صفوفها وكلمتها ولاسيما عندما تشعر بالتهديد على المستوى الداخلي أو الخارجي. كان النظام السابق غالباً ما يستعمل مصطلح "أعداء الأمة الإسلامية" ضد كل من يعارضه ويعارض ايديولوجيته، وكان يلقب الرئيس الأمريكي "بوش" "بزميل الشيطان" والولايات المتحدة الأمريكية بـ "الشيطان الأكبر" كل هذه التسميات هدفها كسب تأييد الجمهور المحلي والعربي والإسلامي بالإجماع على مقاطعة الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية لكونهم أعداء الإسلام ورسالته الخالدة. فكان النظام السابق في خطابه يلعب على وتر "الدين" للحصول على دعم من معظم أبناء الأمة الإسلامية وتأييد بالإجماع.

٧- الحقائق المنافية للواقع: (Counterfactual):

هذا المعيار الأيديولوجي يشير إلى كيفية تعبير المسؤول عن أحداث وقعت فعلياً ولكن بطريقة منافية للواقع، إذ يتبنى المتحدث سياسة الكذب والتضليل؛ لإخفاء الحقيقة أو جزء منها، وجعلها تظهر للعامة ولكن بالطريقة التي تتناسب مع مصالحه الأيديولوجية. وكمثال على ذلك تصريحات النظام السابق بعدما تمت محاصرته بالاتهامات التي تؤكد تورطه في إبادة السكان العزل في قرية حلبجة الحدودية، ولم يكن للنظام السابق خيار آخر سوى توريط الجانب الإيراني بعملية الإبادة هذه، إذ أعلن أن الجيش الإيراني هو الذي قام بإلقاء الغاز الكيماوي على المواطنين الأكراد في حلبجة، وإن العراق لا يملك هذا النوع من السلاح الكيماوي، وتعد هذه التصريحات منافية للواقع؛ لأن اللجان التحقيقية الدولية كشفت تورط النظام السابق بشكل مباشر بهذه المجزرة البشرية .

٨- التنصل من المسؤولية (Disclaimer):

عادةً ما تتبع السلطة أو المسؤول المتحدث بإسمها سياسة التنصل من مسؤولية حدث معين لحفظ ماء الوجه بطرائق عدة قد تكون بالتجاهل أو بالتسويق. وخير مثال من ممارسات النظام السابق هو التنصل من مسؤولية الإبادة الجماعية التي حدثت في حلبجة عام ١٩٨٨ م، لدرجة عدم الإدلاء بأي تصريح يوضح فيه ملابسات هذه الجريمة النكراء.

٩- العرض الإيجابي للذات (Positive Self-Presentation):

ويتحقق هذا المعيار الأيديولوجي بتمثيل السلطة لنفسها بطريقة ايجابية أمام الشعب وذلك بتعظيم انجازاتها وتمجيد شعاراتها بصورة مبالغ فيها مع محاولة التقليل من انجازات

الأعداء أو المعارضين مهما كانت عظيمة وهذا ما سيجري ذكره في المعيار اللاحق. ولا يخفى على أحد منا كيف كان النظام السابق يقدم نفسه للعالم كبطل الأمة العربية والإسلامية، وإنه القائد الوحيد الذي يلتفت لهموم أمته وصراعاتها أكثر من التفاته لهموم أبناء شعبه!!

١٠- العرض السلبي للآخر (Negative Self-Presentation):

وهو تقديم الآخرين (والمقصود بالآخرين هنا بالمعارضين) بطريقة سلبية لتشويه صورتهم أمام العامة. ويعد هذا المعيار مكماً للمعيار السابق، إذ إن مدح الذات غالباً ما يجري على حساب ذم العدو. وكمثال حي من خطابات النظام السابق وقراراته هو استعمال تسميات خاصة لتشويه صورة العدو أو المعارضين لنظامه أو المشتبه بمعارضتهم للنظام مثل: استعمال تسمية "العدو الفارسي" المتمثل بإيران ومصطلح "الشیطان الأكبر" للإشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. أما الأفراد المعارضين لسياسة النظام السابق فقد كانوا جميعهم في نظر النظام خونة و عملاء ومندسين.

١١- الاستقطاب باستعمال سياسة التصنيف إلى (نحن، وهم)

(Polarization, Us and Them Categorization)

عادةً ما يستعمل القادة والزعماء سياسية تصنيف الناس إلى (نحن وهم)، إذ إن (نحن) تشير إليهم وإلى مؤيديهم، أما (هم) فتشير إلى الأعداء والمعارضين لسياساته، إذ إن استعمال "نحن" يضيف نوعاً من الود والألفة واللحمة بين القائد ومناصريه، بعكس ضمير الغائب (هم) الذي يستعمل للإشارة إلى من يعدهم النظام خارج دائرة المناصرة والتأييد ولا بد من النيل منهم، فكل من يقع تحت مسمى "هم" هو خائن ومستهدف من النظام السابق.

١٢- المبالغة (Hyperbole):

وهو معيار أيديولوجي يتضمن التعبير بشكل مبالغ به؛ لغرض إثارة الرأي العام، والتأثير بالمتلقي بشكل أكبر؛ لكسب أكبر عدد من المؤيدين. لا تخلو خطابات النظام السابق وقراراته من: التهويل، والمبالغة، المتطرفة إلى أبعد الحدود، بل أن حتى ممارسات النظام القمعية كان بها مبالغة كبيرة بالنسبة لحجم الفعل المرتكب! فمثلاً الشباب الذي كان يفرون من الخدمة العسكرية الإلزامية كان ينعتهم بالمتخاذلين و الخونة، ويقتص منهم بطريقة مرعبة ومبالغ بها بقطع أذن كل من تخلف عن الخدمة العسكرية. كما نعت الذين يعملون في مجال الصيرفة بالخونة والعملاء الذي يسعون إلى تدمير اقتصاد البلاد، واقتص منهم أيضاً بطريقة مبالغ بها و بشعة تمثلت بقطع اليد اليمنى لكل منهم. فنرى مبالغة النظام السابق ليس بالقول فقط وإنما بالإجراء التنفيذي أيضاً.

١٣- التهكم أو السخرية (Irony):

قد لا تخلو تصريحات المسؤولين أحياناً من سياسة السخرية والتهكم، فعادةً ما تُقدم التعبيرات الساخرة بطريقة غير مباشرة، ولكنها تفهم من نبرة الكلام والسياق، ويعد التهكم أداة بلاغية تستعمل بشكل واسع لتلافي تقديم النقد بشكل مباشر. - استعمل النظام السابق هذا المعيار بكثرة ولاسيما فيما يتعلق بالاستهزاء بالرؤساء والملوك العرب؛ بسبب عدم دعمهم للقضية الفلسطينية، إذ ورد في خطاب له عام ٢٠٠٠ استهزاء وتهكم صريح بالحكام العرب فقال بالعامية الدارجة ما نصه (شوف كم عنوان عربي عندنا كم رئيس كم ملك عربي أيباه يا فتحت الصدر!! وتالي كم واحد اسرائيلي يقتلون بشعبنا بفلسطين!).

١٤- المجاز أو الاستعارة (Metaphor):

غالباً ما يستعمل المسؤول الاستعارة أو التعبيرات المجازية وهي من الأدوات البلاغية التي تُستعمل وسيلة لإقناع المتلقي عبر استعمال العبارات الرنانة. لم تخل خطابات النظام السابق من استعمال عبارات الاستعارة والمجاز فقد كان يلعب على وتر البلاغة الكلامية ليكون مؤثراً ومقنعاً، مثلاً استعمل المصطلح المجازي "زميل الشيطان" و"الأرعن" بدلاً من ذكر اسم الرئيس الأمريكي "بوش" أما رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" وكان ينعته بـ "الكلب التابع"؛ لتحالفه مع الرئيس الأمريكي، وإطلاق تسمية "العجوز الشمطاء" على رئيسة الوزراء البريطانية "تاتشر" في حين كان العالم يطلق عليها مجازاً "المرأة الحديدية".

١٥- الإبهام أو الغموض (Vagueness):

هذا المعيار يتمثل باستعمال المتحدث عبارات غامضة ومبهمة للإشارة إلى معلومات غير دقيقة وغير واضحة حيال موضوع معين، كوسيلة للتهرب من تقديم الحقائق بشكل صريح وواضح، ومثال ذلك استعمال عبارات مثل: (البعض، عدد من، القليل من أو الكثير من) من دون الإشارة إلى أسماء الأشخاص أو الأحداث بشكل صريح. لم يلجأ النظام السابق لاستعمال عبارات الغموض والإبهام أبداً، فقد كان يُسمي أعداءه ومعارضيه بشكل صريح، وينعتهم بأقبح المسميات علناً على وسائل الإعلام وفي اللقاءات والاجتماعات الرسمية.

١٦- التكرار (Repetition):

قد يكرر المتحدث العبارات التي يود التركيز عليها بشكل مقصود لضمان ترسيخها في ذهن المتلقي، وقد يكون التكرار هذا حرفياً أو دلاليًا... التكرار الحرفي هو أن يُكرّر الكلام نفسه حرفياً مرتين أو أكثر. فقد استعمل النظام السابق التكرار الحرفي بشكل كبير مثلاً كان يختم خطابه بعبارة (الله أكبر، الله أكبر وليخسئ الخاسئون) فتكرار كلمة الله أكبر لم

يكن اعتباراً وإنما تمثيلاً لمعيار التكرار الأيديولوجي، وإن الله معه دائماً؛ لأنه من وجهة نظر النظام السابق هو دائماً الحق الذي لا يقبل الشك أو التشكيك، وكل من يعارضه هو باطل وآثم!

١٧- لعبة الأرقام (Number Game):

قد لا تخلو تصريحات المسؤولين من ذكر الأرقام والإحصائيات لإضفاء نوع من المصداقية والموضوعية للتصريح. ولكن النظام السابق لم يكن يستعمل لغة الأرقام في تصريحاته، بل كان يستعمل لغة توهم من يسمعه بأن ما لديه من إمكانيات ومعدات ودروع بشرية يفوق الوصف، ولا يمكن عده أو احصاؤه. كان رئيس النظام السابق يوظف إمكانياته اللغوية؛ لتعزيز أيديولوجيته الترهيبية بطريقة تجعل المتلقي يتوقع الكثير من دون ذكر الأرقام أو الإحصائيات الحقيقية وفي هذا تمويه واضح لإرهاب العدو.

وخير مثال على ذلك هو اعتقاد الشعب العراقي أن ثروة بلاده الضخمة كانت يستثمرها النظام السابق في التصنيع العسكري، وتطوير الأسلحة البيولوجية والنووية، وبالنهاية اكتشف الشعب العراقي والعالم أجمع أن هذه هي أكبر خدعة كان النظام السابق يروج لها، إذ اكتشفت اللجان التفقيشية الدولية التابعة للأمم المتحدة والمشكلة خصيصاً لنزع أسلحة الدمار الشامل أن العراق خالي تماماً من الأسلحة البيولوجية، والنووية الفتاكة، والصواريخ الباليستية، وهنا كانت الصدمة.

١٨- تمجيد الذات على المستوى الوطني (National Self-Glorification):

يتضمن هذا المعيار عبارات المدح والثناء للبلاد بتمجيد: تاريخه، وشعبه، وعاداته، وتقاليده الوطنية، وإنجازاته الاقتصادية والعسكرية. وكمثال حي مستنبط من لغة الخطاب السياسي للنظام السابق هو مخاطبته الشعب باستمرار بعبارات مثل: (يا جماهير شعبنا العظيم) و(يا أبناء شعبنا الغياري)، إذ يميل رئيس النظام السابق لاستعمال عبارات التمجيد الرنانة ذات الخطاب المباشر لأبناء شعبه؛ لكسبهم واستمالتهم والتأثير في نفوسهم.

١٩- الانفتاح والصدق والصراحة (Openness and Honesty):

يتمثل هذا المعيار باستعمال عبارات مثل: (بصراحة ..، أو لنتكلم بصراحة، أو لنكون صادقين معكمالخ) استعمال عبارات كهذه قد يوجد نوعاً من الثقة والمصداقية بين المتحدث والمتلقي. ولكن النظام السابق استعمل عبارات أقوى من هذه لإثبات مصداقيته، إذ كان يستعمل عبارات القسم ولاسيما في سياقات التحذير، والوعيد، والتهديد. فكان يستعملها في خطابه بطريقة مخيفة تتميز بنبرة صوت غاضبة لإيقاع الخوف في نفوس من يعارضه.

٢٠- التعبير باستعمال القواعد السلوكية (Norm Expression):

غالباً ما يستعمل المتحدث سياسة التمسك بالثوابت والمبادئ والقيم لتحديد ما هو جائز وما هو محظور، وما يجب القيام به وما لا يجب وفقاً لتلك الثوابت المعيارية المحددة لسلوك الفرد، مثلاً قد يستشهد المتحدث بآيات قرآنية أو أحاديث نبوية شريفة أو أقوال الأولياء الصالحين و الحكماء ليسوغ ايديولوجيته. ومن ضمن ممارسات النظام السابق لتثبيت دعائم ايديولوجيته وفقاً للقواعد السلوكية هو استعمال شعارات وأهداف خاصة بالحزب الحاكم، وعدها قاعدة سلوكية يُحتذى بها، وتُدرّس بالمدارس وتعتمد شعاراً في الكتب والمخاطبات الرسمية، إذ نرى شعار حزب البعث العربي الاشتراكي (أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة) في أعلى الكتب الرسمية الصادرة من مجلس قيادة الثورة ورئاسة الجمهورية، وكان يُفرض ترديد هذا الشعار وأهداف حزب البعث العربي الاشتراكي المتمثلة بـ(وحدة، حرية، اشتراكية) على طلبة المدارس في صباح كل يوم خميس، وكانت مفاهيم الحزب الحاكم تدرس بمادة "الوطنية" المفروضة في المراحل الدراسية كافة؛ لترسيخ قواعد الحزب الحاكم ومفاهيمه، وفرضها على جيل الأطفال و اليافعين والشباب.

٢١- التعميم (Generalization):

وهذا المعيار يتضمن سياسة التعميم من دون إدراج أي استثناءات بالنسبة للأحداث والأشخاص وسيلة لإعطاء صدى أوسع لدى المتلقي، مثال ذلك استعمال عبارات مثل: (كل، جميع، كافة، الجميع بدون استثناء... الخ)، وعلى الرغم من أن سياسة التعميم خاطئة وتعد باباً من أبواب الجهل، ولكنها تستعمل لزيادة وقع حدث معين في نفوس الجمهور، مثلاً إطلاق مصطلح (علي بابا) على المواطن العراقي من القوات الامريكية عند دخولها العراق في عام ٢٠٠٣ م فيه معيار أيديولوجي خطير ومجحف وهو "معيار التعميم" لتشويه صورة الشعب العراقي، في حين أن الحقيقة أن مجموعة ضالة من الخارجيين عن القانون عددهم محدود جداً بالنسبة لتعداد الشعب العراقي هم الذين قاموا بأعمال: التخريب، والحرق، والسلب، والنهب. استعمل رئيس النظام السابق معيار التعميم في كثير من خطابه السياسية، فغالباً ما كان يذم حكام العرب من ملوك ورؤساء وأمراء جميعاً من دون استثناء؛ بسبب تهاونهم حيال القضية الفلسطينية، واكتفائهم بالاستنكار والشجب والرفض لأعمال القتل التي تُمارس ضد الشعب الفلسطيني، فكان غير راضٍ عن أي حاكم عربي، واتهمهم جميعاً بالخيانة والعمالة الأجنبية.

٢٢- المغالطة (Fallacies):

يتحقق هذا المعيار عبر الادعاء بدعم وجهة نظر شخصٍ ما بحجة أنها تتطابق كذباً وبهتاناً مع وجهة نظر أخرى معتمدة من جهة حكومية أو قانونية أو تشريعية. وغالباً ما يكون هذا المعيار مكشوفاً عند الطبقة المثقفة الواعية المتابعة للأحداث. كما يتمثل هذا المعيار بمغالطة النظام السابق نفسه في قضائياً معينة وكمثال حي نقتبسه من ممارسات النظام السابق هو عد الكرد الفيليين والمواطنين المقيمين في المناطق والقرى العراقية القريبة من الحدود العراقية - الإيرانية "إيرانيين" أو مواطنين من "تبعية إيرانية" على الرغم من منحهم أوراقاً ثبوتية رسمية تؤكد هويتهم العراقية من النظام السابق نفسه، إذ فجأة يشعر النظام بضرورة التخلص من هذه الفئة، ويأمر بسحب شهادات الجنسية العراقية منهم وترحيلهم، وهنا يتضح معيار المغالطة في ممارسات النظام السابق؛ لكونه يغالط نفسه بطريقة لا مسوغ لها بعد المواطنين العراقيين المقيمين في البلاد أباً عن جد "إيرانيين" على الرغم من اعترافه في وقت سابق بهويتهم العراقية، وتلك هي المفارقة العجيبة.

ومن ضمن ممارسات النظام السابق التي تدخل ضمن معيار المغالطة ما ورد في الكتاب السري الصادر من وزارة الدفاع /دائرة الأمن العسكري بالعدد ش ١٦/ق ١/-) بتاريخ ٢/أيار /١٩٩١م أي بعد أحداث الثورة الشعبانية ما نصه (حصول جماعة "الاتحاد الوطني" وكذلك جماعة التجمع الإسلامي من خلال أحداث الشغب الأخيرة على بعض أشرطة الفيديو كاسيت من مديرية أمن محافظة أربيل والسليمانية تحتوي على أنواع التعذيب الذي يتعرض لها الموقوفين وبعض الأعمال اللاأخلاقية التي يقوم بها أفراد من الأمن مع بعض النساء المعتقلات). في هذا الكتاب اعتراف صريح من جهاز الأمن التابع للنظام السابق بقيامه بممارسات لا أخلاقية مع النساء المعتقلات، وتلك هي المفارقة والمغالطة التي يغالط بها النظام نفسه ومن دونها بالكتب الرسمية تحت مسمى "سري للغاية"، إذ يدعي الكرامة، الوطنية، والشرف ومن جهة أخرى يمارس أعمال لا أخلاقية مع النساء العراقيات المعتقلات، أي شرف؟ وأي وطنية؟ وأي كرامة ينادي بها النظام السابق وهو ينتهك حرمة المواطنات العراقيات في السجون؟ . ومن منا لا يتذكر أن النظام السابق قد غزا دولة الكويت واحتلها في الثاني من آب عام ١٩٩٠م بسبب كلمة مست سمعة النساء العراقيات صدرت من الجانب الكويتي، فهنا ثار النظام، وجن جنونه، واجتاح من دون وجه حق دولة عربية مستقلة بسبب هذه الكلمة في حين أن أفراد جهاز الأمن التابع للنظام السابق كانوا ينتهكون حرمة النساء العراقيات خلف قضبان السجون من دون رادع !!

٢٣- التلطيف (Euphemism):

أداة بلاغية تستعمل للتلطيف عن طريق استعمال عبارات تلطيفية للتخفيف من حدة أو خطورة حدث أو أزمة معينة، وهي وسيلة لها وقع وتأثير بالغ على المتلقي... مثلاً عبارة (قد خسرنا المعركة) يمكن تلطيفها باستعمال عبارة (سيكون النصر حليفنا في المرة القادمة). وفي هذا السياق تبادر إلى ذهني رد الرئيس السابق صدام حسين عندما سأله صحفي أمريكي في مقابلة تلفزيونية ٢٠٠٢ م قائلاً: كيف تتدعي النصر على الولايات المتحدة الأمريكية وقد هُزمت هزيمة نكراء؟ ورد عليه صدام حسين قائلاً: إننا لم نخسر الحرب مع أمريكا وإنما خسرنا إحدى المعارك فقط فالحرب عبارة عن مجموعة من المعارك والصولات، أي أن خسارة جولة من جولات الحرب لا يعني خسارتنا الحرب. فنلاحظ أن النظام السابق استعمل أسلوب التلطيف لتحويل خسارته النكراء والواضحة أمام العالم أجمع في الحرب إلى مجرد جولة خاسرة .

٢٤- التجاهل (Ignorance):

يتمثل هذا المعيار بتظاهر المتحدث بعدم علمه أو أنه ليس لديه أية معلومات حول قضية معينة أو حدث ما، ولكن في الحقيقة هذا ليس صحيحاً ولكنه يتبع هذا الأسلوب للتهرب من العواقب وردة فعل الجمهور. بالنسبة لممارسات النظام السابق في هذا السياق نذكر أهم حدث أو بالأحرى جريمة هزت الإنسانية جمعاء هو ضرب قرية حلبجة في كردستان العراق بالأسلحة الكيميائية في السادس عشر من آذار عام ١٩٨٨م مما أسفر عن مقتل آلاف الضحايا من الأكراد العراقيين أكثرهم من الأطفال والنساء والشيوخ العزل، واكتفى النظام آنذاك بالصمت، وعدم الإدلاء بأي تصريح أو توضيح لما حدث، وهنا يتضح معيار التجاهل الواضح، إذ تجاهل النظام هذه الجريمة بشكل مطلق على الرغم من تفشي هذه القضية الإنسانية في أرجاء العالم أجمع حتى أصبحت قضية رأي عام. وبرأيي الشخصي أرى أن تبني معيار التجاهل من النظام السابق يؤكد تورطه في القتل العمد لهؤلاء الضحايا الأبرياء، وإلا كيف يجري استعمال أسلحة كيميائية محظورة دولياً لقتل أبناء شعبه؟ وبالمقابل يختار الصمت على هذا الانتهاك الإجرامي الصارخ ضد أرضه وشعبه بدلاً من الإدلاء بخطاب أو تصريح شديد اللهجة يعبر فيه عن ألمه وغضبه لما جرى لأبناء شعبه، والحث على ضرورة تشكيل لجنة تحقيقية لكشف ملابسات الجريمة أو حتى على الأقل تقديم التعزية لعوائل الضحايا وللشعب العراقي الذي اهتز وجدانه لهذه الجريمة البشعة وذلك أضعف الإيمان. برأيي الشخصي كباحث أرى أن تبني القائد السياسي معيار التجاهل للتغطية على فعل مشين يعد من أفضل المعايير المتبعة في العملية السياسية، فالقائد أو السياسي المحنك

والواثق من نفسه ومن مبادئه لا يستعرض إيجابياته فقط وإنما يتوجب عليه مواجهة أخطائه وسلبياته أمام الجمهور لينال احترامهم وتقديرهم، أما تبني سياسة التجاهل فهي بمثابة الضحك على الذقون لا تجدي نفعاً ولا تُسمن ولا تغني عن جوع ببساطة؛ لأن الجمهور يرى ويسمع ويحل كل شيء، وينتظر من المسؤول أن يصرح ويوضح حقيقة ما جرى.

٢٥- الإثباتية (Evidentially):

يكون القائد أو المتحدث مقنعاً أكثر عندما يُدعم تصريحاته بأدلة وإثباتات دامغة كطريقة لإسناد موقفه الأيديولوجي وترسيخه. وفي هذا السياق نرى أن الرئيس السابق "صدام حسين" استعمل هذا المعيار كثيراً فهو غالباً ما يبدأ خطابه السياسية بآيات من القرآن الكريم كوسيلة لترسيخ وإثبات أن ما يقوم به هو أمر وحث من الله عز وجل في محكم كتابه العزيز، إذ كان يختار آيات قرآنية مختلفة في كل خطاب لتتلاءم مع المناسبة.

٢٦- الأمثلة التوضيحية (Example/illustration):

ذكر الأمثلة الحية والتجارب المستنبطة من الواقع مع كل تصريح يدلي به المتحدث يعطي قوة وتأثيراً أكثر رصانة وفاعلية؛ لدعم أيديولوجية المتحدث وإسنادها. وفي هذا الصدد كان النظام السابق يستنبط أمثلة من تاريخ العراق قبل مدة حكمه ولكن بعد تحويلها وفقاً لأيديولوجيته، حتى أن الكتب المنهجية في مادتي التاريخ والوطنية التي كانت تُدرس بالمدارس تُسرد بطريقة مغايرة للواقع لتكون متوافقة مع أيديولوجية النظام السابق؛ لترسيخ الأحداث والأمثلة التاريخية في أذهان الطلاب بطريقة ممنهجة؛ لتشويه أنظمة الحكم السابقة بما في ذلك الملكية لإثبات أن نظام حكمه هو الأفضل على الإطلاق.

٢٧- الشرح أو التفسير (Explanation):

يميل المتحدث أحياناً إلى استعمال الإسهاب والشرح المفصل لتسويق سلبياته بطريقة ما وتحويلها إلى إيجابيات، مع التركيز لتحويل إيجابيات الطرف المعادي له إلى سلبيات؛ لكسب رضى الجمهور ودعمه، ومن الممكن أن يستعمل المسؤول الشرح والإسهاب وسيلة لإقناع العامة بأيديولوجيته. قدم النظام السابق تصريحات عدة بعد أعمال الإبادة الجماعية التي يقوم بارتكابها ضد أبناء شعبه كوسيلة للشرح، والتفسير، والتسويق؛ لحفظ ماء الوجه، إذ كان له القدرة على إقناع الجمهور المتلقي بشرعية ووطنية ما يفعله من جرائم وحشية لا تمت للإنسانية بأية صلة، فمثلاً منظمو الانتفاضة الشعبانية الذي خرجوا للمطالبة بحقوقهم والوقوف بوجه الظلم والطغيان، قدمهم النظام السابق كخونة وعملاء للجانب الإيراني انتفضوا لغرض زعزعت أمن البلاد واستقرارها. وإنهم استغلوا ضعف القيادة آنذاك بسبب

دخول القوات العراقية إلى دولة الكويت في العام ١٩٩٠ م وأطلق تسمية "صفحة الغدر والخيانة" على هذه الانتفاضة؛ لترسيخ هذا المفهوم في نفوس العامة.

٢٨- المسافة (Distancing):

استعمال كلمات معينة للتعبير عن المسافة المعنوية التي عادة ما يتقصد القائد إيجادها بينه وبين معارضيه، ليؤكد على بعد المسافة بينهما وعدم التوافق معهم بأي شكلٍ من الأشكال، مثل: استعمال أسماء الإشارة الدالة على الغائب البعيد للتعبير عن الأعداء أو المعارضين بدلاً من ذكر أسماء المعارضين بشكل صريح كوسيل للتقليل من شأنهم، مثال ذلك استعمال الضمائر (هؤلاء، أولئك، وهناك أشخاص).

٢٩- التعاطف (Empathy):

استعمال عبارات التعاطف مع أشخاص معينين أو حيال قضايا معينة لعكس نوع من الانطباع العاطفي في نفوس العامة؛ لكسب تأييدهم. كان النظام السابق يستغل المناسبات ليبرز تعاطفه مع القضية الفلسطينية ودعمه للشعب الفلسطيني كافة، حتى عند توجيه الاتهام إليه باستعمال الأسلحة الكيماوية المحرمة دولياً لإبادة سكان قرية حلبجة، كان رده على لسان السفارة العراقية في القاهرة بعد الإنكار التام ما نصه: (إن هذه الحملة تدخل في إطار البحث عن بدائل لصرف الأنظار عن انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني). إذ إن النظام السابق حتى في أسوأ الظروف كان يُقحم القضية الفلسطينية عنوةً ليُعبّر عن تعاطفه معها.

٣٠- التعبير بطريقة درامية (Dramatization):

غالباً ما يُضخّم المتحدث بعض الأمور البسيطة ويبالغ في وصفها؛ لغرض التحذير أو الترويع من عواقب استمرار حدوثها، مثل: وصف بعض المسؤولين الأوروبيين أن وصول آلاف قليلة من اللاجئين بالكارثة القومية التي ستدمر اقتصاد البلاد وتوصلها إلى فقر المحتّم!! وبالنسبة لممارسات النظام السابق القمعية التي تغلفت بالغلاف الدرامي هو ترحيل الكرد الفيليين من العراق ومصادرة أملاكهم بذريعة أن بقاءهم يؤثر على أمن البلاد واستقرارها كون أصولهم ترجع إلى المناطق الحدودية مع جمهورية إيران، فالمبالغة بالوصف بهذه الطريقة الدرامية يعزز أيديولوجية النظام السابق الرامية إلى إعطائه الحق أمام العامة في كل ما يفعل من إجراءات تعسفية و قمعية ضد أبناء شعبه.

ويمكن الأسلوب الدرامي للنظام في ترسيخه فكرة أن كل من يعارض "صدام حسين" فإنه ينال من كرامة الأمة العربية والاسلامية ويقف ضده لصالح مخططات الصهيونية والامبريالية والشيطان الأكبر !

٣١- المفردات المعجمية (Lexicalization):

استعمال المفردات المعجمية يعتمد أيديولوجية الشخص تجاه قضية معينة أو شخص معين، مثلاً نرى من يُسمى نظام الرئيس العراقي الأسبق "بالنظام البائد" أو "النظام المقبور" أو ببساطة "النظام السابق"، جميع هذه المفردات تشير إلى النظام نفسه ولكن بأيديولوجيات مختلفة. بالنسبة للغة البحث اختار الباحث مفردة "النظام السابق"، ليس من باب التأييد للنظام وإنما من باب حجب الأيديولوجية الشخصية للباحث، وفسح المجال أمام طرائق التحليل العلمية لتحديد أيديولوجية هذا النظام بكل شفافية. لم يستعمل النظام السابق مفردات معجمية عامة أو مشتركة إطلاقاً، وإنما تميز باستعمال مفردات خاصة به وحده على الإطلاق، وهذا ما جرى التطرق إليه في نتائج البحث النقطة الثالثة.

٣٢- الشرعية القانونية (Legality):

يتمثل هذا المعيار بإحاطة التصريحات بأطر قانونية عبر اللجوء الى الأنظمة والتشريعات النافذة لدعم المواقف الأيديولوجية وجعلها أكثر قوة. وفي هذا السياق وبالرجوع لقرارات مجلس قيادة الثورة ورئاسة الجمهورية نرى أن القوانين، والقرارات، والأحكام الدستورية كانت تسن بطريقة لا تمت للقوانين الدولية بأية صلة، وإنما كانت تُشرع وفقاً لأيديولوجية النظام وحده، فشهدنا إعدام الأبرياء، وإبادة عوائل بكاملها من ضمنها أطفال ضمن إطار الشرعية الدستورية الزائفة التي اخترعها النظام لإضفاء طابع الشرعية على ما لا شرعية له.

٣٣- اللاشرعية (illegality):

يتمثل هذا المعيار باستعمال عبارات مثل: (مجرمون أو خارجون عن القانون أم منتهكي النظام أو مخالفين للدستور) لوصف المعارضين لأيديولوجية المتحدث. استعمل النظام السابق هذا المعيار بشكلٍ مبالغ به، إذ إن تسمية "مجرم" و"خائن" و"عميل" كانت تطلق على أي شخص يخالف النظام فكرياً وأيديولوجياً. بالمقابل كل دول العالم تكتفي باستعمال مصطلح "المعارض" أو "المتظاهر" وأيضاً للمعارضين الحق في الترشيح في الانتخابات الرئاسية والمشاركة في العملية السياسية، أما النظام السابق فكان يستعمل أسلوب التصفية الجسدية لكل من يعارض أيديولوجيته.

٣٤- الشواهد التاريخية دروس (History as Lesson):

يتمثل هذا المعيار بربط الأحداث الحالية بالأحداث التاريخية السابقة إما بطريقة ايجابية أو سلبية لغرض الاعتبار أو التذكير أو الاستشهاد بما حدث. غالباً ما كان النظام السابق يربط مصيره بمصير القضية الفلسطينية، وإن العراق مستهدف من القوى الإمبريالية

والصهيونية ؛بسبب دفاعه ودعمه لهذه القضية القومية، وكان يشدد باستمرار بخطابات شديدة اللهجة أن تهاون الحكام العرب وعدم الاستفادة من دروس الماضي سيكون له عواقب وخيمة في إضعاف العرب ،وتدمير وحدتهم القومية، فقد كان النظام السابق يصر على اجتثاث الصهيونية من قلب الوطن العربي بأية طريقة من دون مراعاة لإمكانياته الحقيقية البسيطة والتي لا تتناسب مع ضخامة تصريحاته الرنانة اللامسؤولة.

٣٥- التضمين (Implication):

هذا المعيار يتضمن تقديم الحقائق بطريقة ضمنية غير مباشرة، الأمر الذي يجعل هذه الحقائق قيد التحليل لمعرفة المقصود من المتلقي طبقاً للمعرفة الشخصية التي يمتلكها المتلقي، ووفقاً لهذا المعيار سيكون التحليل متعدد الأوجه؛ لأنه يعتمد المعلومات الشخصية للفرد وليس المعلومات العامة التي يتشاركها جميع أفراد المجتمع.

بالنسبة للنظام السابق اعتمد أسلوب التضمين ولكن بشكل مباشر، إذ لا يترك للجمهور المتلقي حرية فهم ما هو مقصود وتحليله ، وفي هذا السياق غالباً ما كان رئيس النظام السابق يُضمّن العراق ضمن نطاق الأمة العربية والإسلامية وحدودهما، وكأن العراق رمز الأمة الوحيد، إذ كان يلتفت لمصلحة الأمة ويعطيها الأولوية فوق العراق حتى لو تطلب الأمر زج البلاد في حروب فتاكة تآكل شبابها كما تآكل النار الحطب ،وتدمر البنى التحتية في مرافق الحياة لتعيد البلاد إلى عصر ما قبل النهضة والتطور كافة . فالعراق في نظر النظام السابق أولوية ثانوية بعد الأمة العربية والإسلامية وهنا نرى التركيز على العامل القومي أكثر من الوطني،ولهذا نرى حب الجماهير العربية للنظام السابق ؛لأنه أعطاهم الأولوية على حساب بلاده ودماء أبناء شعبه، ومن منا لم يلحظ منح النظام السابق العرب المقيمين في بلاده أولوية وامتيازات في التعليم والخدمات لم يعطها لأبناء البلد أنفسهم! على عكس دول العالم أجمع التي تميز مواطنوها بالامتيازات وحقوق المواطنة أكثر من المقيمين أو الوافدين إلى بلادهم .

٣٦- الافتراض (Presupposition):

يتضمن هذا المعيار استنتاج المتلقي و افتراضه لما يُصرح به المسؤول في جزئية معينة، وإن هذا الافتراض يعتمد المعلومات العامة المشتركة بين العامة، ولا يستند إلى المعلومات الشخصية للفرد، ويكون التحليل هنا ذا وجه واحد في الغالب لا يحتمل التأويل. وجدير بالذكر أن النظام السابق كان مباشراً في خطابه وتصريحاته فكان لا يترك للجمهور المتلقي مجالاً للافتراض؛ لأنه كان يطرح بشكل مباشر ما يريد فرضه هو وترسيخه في أذهان العامة، ولا مجال للاستنتاج أو الفرض أو التحليل من المتلقي، حتى أن النظام

السابق حجب وسائل الاتصال الخارجي عن شعبه مثل: الانترنت، والقنوات الفضائية ليبرمج أبناء شعبه بالطريقة التي هو يريد لها من دون مؤثرات خارجية.

٣٧- الإنسانية (Humanitarianism):

وهذا المعيار يعكس دفاع المتحدث عن حقوق الانسان ونقده لهؤلاء الذين يمارسون أعمال العنف التي تنتهك حقوق الإنسان. لم تكن ممارسات النظام السابق تمت للإنسانية بأية صلة، ولكن بهذا السياق نذكر إصدار رئيس النظام السابق قرارات "العفو العام" عن المسجونين بين مدة وأخرى مكرمة غير مسوغة من الرئيس استناداً إلى أسباب مجهولة في الغالب تتبع مزاجية النظام السابق، وغالباً ما يستثني من قرارات "العفو العام" السجناء السياسيين.

٣٨- التفاعل و السياق (Interaction and Context):

يتضمن هذا المعيار العناصر التفاعلية بين المتحدث والجمهور والخصائص السياقية. وهذا يتضمن: تحليل الأسئلة، والإجابات، وردود الأفعال، والاتفاق، وعدم الاتفاق، والاتهامات المتبادلة بين الأطراف، والنقد إذا كان بناءً أو لاذعاً، والمدح، والذم، والتوصيات، والمقترحات المقدمة، وطلب الدور بالحديث، والمقاطعة في أثناء الكلام، وعدم فسح المجال للحديث، ودعم المتحدث أو مخالفته، وتقديم الشكر والامتنان، وطريقة الدفاع عن الرأي، وتحدي الآخرين، والتقليل من شأن إسهامات الآخرين ومشاركتهم في النقاشات والمناظرات، كل هذه التفاعلات السياقية تتطلب تحليلاً دقيقاً لتحديد الأيديولوجية المتبعة.

في هذا السياق نذكر أن خطابات رئيس النظام السابق لم تكن تفاعلية بل كانت خطابات فردية أحادية الاتجاه، أي أنها تصدر باتجاه واحد فقط من المتحدث إلى الجمهور المتلقي ولا مجال للمناقشة وتبادل وجهات النظر، فلم نشهد يوماً في أثناء مدة حكم النظام السابق مناظرة تلفزيونية أو لقاءات مع صحفيين وإعلاميين عراقيين، حتى لقاءات رئيس النظام السابق مع وزراء حكومته كانت تخلو من مداخلية أي من هؤلاء الوزراء؛ لذا نرى أن هذا المعيار مفقود تماماً من سياسة النظام السابق الذي كان يفرض على جمهوره كرهاً لا طوعاً سياسة السمع والطاعة.

٣٩- المنطقية أو المعقولية (Reasonableness):

يتمثل هذا المعيار بلجوء المتحدث إلى المنطق ليثبت أن أيديولوجيته صحيحة ولا مجال للشك أو الطعن بها، وهذا المعيار لا يثبت فقط منطقية الأيديولوجية التي يتبعها المتحدث بل أيضاً يثبت أن المتحدث نفسه على حق؛ لأن في الغالب يلجأ إلى أدلة وإثباتات لا تقبل الشك. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق هو لجوء النظام السابق للاستناد إلى الأدلة التي

تؤيد منطقية ما يصرح به ومعقوليته ، فمثلاً عندما أنكر النظام السابق الاتهامات الموجهة إليه بشأن استعمال الأسلحة الكيماوية ضد الأبرياء في قرية حلبجة كان رده على لسان السفارة العراقية في القاهرة بتاريخ الثالث عشر من أيلول في العام ١٩٨٨ م ما نصه (أن وزارة الخارجية التركية والجهات التركية المختصة قد أكدت بشكل قاطع عدم وجود أي حالة تثبت استخدام العراق لأسلحة كيماوية). كوسيلة للرد على أصابع الاتهام الموجهة إليه بطريقة منطقية مدعومة بالأدلة.

٤٠- الجماهيرية : (populism):

يعكس هذا المعيار استراتيجية سياسية مفادها أن الجمهور مؤيد لكل مواقف القائد السياسي، الأمر الذي يولد قاعدة شعبية وجماهيرية كبيرة له، والتحليل الأيديولوجي هنا يبحث أيضاً في السبب الذي حقق هذه الجماهيرية هل هو بسبب الخوف أم القناعة الكاملة بمواقف هذا القائد ؟ وبهذا السياق بإمكاننا القول إن النظام السابق تمكن من الحصول على قاعدة جماهيرية ضخمة على المستوى المحلي وعلى المستوى العربي. فالجماهيرية التي حققها النظام السابق على المستوى المحلي في الغالب كانت بسبب الخوف، فنلاحظ أن نزول رئيس النظام السابق إلى الشارع دائماً كان محفوفاً بالجماهير المؤيدة له والهاتفة بعبارات التمجيد والثناء على الرئيس على الرغم من الفقر، والجوع، وكبت الحريات والتعبير التي عانى منها الشعب العراقي بسبب ظروف الحصار الاقتصادي، وسيادة الحكم الدكتاتوري، و هنا لا يمكن التعميم فالتعميم لغة الجهلاء، فربما يكون من بين المؤيدين من هو مقتنع فعلياً بأيدولوجية النظام السابق. أما القاعدة الجماهيرية التي حققها النظام السابق على المستوى العربي فقد كانت صادقة بسبب دعمه للقضية الفلسطينية التي كانت قضية كل العرب آنذاك، ونقول صادقة هنا ؛ لأن العرب المقيمين خارج العراق غير مجبرين على تأييد رئيس النظام السابق؛ لأنهم خارج دائرة الحكم الدكتاتوري التعسفي والتصفيات الجسدية للمعارضين، و يكمن سبب تأييدهم هذا هو أنهم لم يعيشوا ظروف القهر والفقر والاضطهاد التي عاشها الشعب العراقي. ومن الجدير بالذكر أن القاعدة الجماهيرية على المستوى العربي هي على مستوى الشعوب لا الحكومات العربية، بل بالعكس الحكام العرب لم يكونوا متوافقين مع أيديولوجية النظام السابق على الإطلاق.

٤١- وصف الحدث (Situation Description):

يتضمن هذا المعيار وصف الحدث بشكل دقيق بذكر كل التفاصيل المتعلقة به مثل: الزمان، والمكان، والظروف، والأرقام، والكيفية، وأسماء الأشخاص المتورطين بالحدث من قريب أو بعيد. نرى هذا المعيار واضحاً في قرارات مجلس قيادة الثورة ولاسيما قرارات

الإعدام التي نفذت بحق كل من يخالفه الرأي، وهنا نرى وصف الحدث بدقة من ناحية الزمان والمكان وأسماء المتورطين مع جرد كامل بأسماء عوائلهم مع تحويل ملحوظ لتشويه صورة المعارضين بالطريقة التي تتلاءم وأيديولوجية النظام.

٤٢- الضحية (Victimization):

يتمثل هذا المعيار بلعب المسؤول دور الضحية لكسب تعاطف الجمهور، ولا سيما عندما يتعرض هذا المسؤول للتهديد من معارضيه. كثيراً ما لعب النظام السابق على هذا الوتر، طالما كان يُصنف نفسه ضحية بسبب استهداف قوى الشر والظلام لبلاده (على حد تعبيره)، وبهذا السياق نذكر ما ورد على لسان وكالة الأنباء العراقية بتاريخ الثالث عشر من أيلول عام ١٩٨٨م، بأن السفارة العراقية في القاهرة أصدرت بياناً كرد على اتهام السفير الأمريكي في مصر مفاده أن العراق قد استعمل أسلحة كيميائية محرمة دولياً لضرب قرية حلبجة، وكان رد السفارة العراقية في القاهرة على ذلك ما نصه: (إن هذه التصريحات تأتي في إطار الحملة الظالمة التي تقوم بها بعض الأوساط الأمريكية والدوائر الصهيونية بهدف محاولة الإساءة للعراق). هنا نرى بشكل واضح كيف أن النظام السابق بهذا التصريح على لسان السفارة العراقية في القاهرة قام بتحويل نفسه من المجرم الجاني إلى الضحية المجني عليها!!

نتائج الدراسة:

توصل الباحث في أثناء عملية التقييم والتحليل العلمي لأيديولوجية النظام السابق إلى النتائج الآتية:

إن نموذج "فان دايك" على الرغم من كونه نموذجاً عالمياً لتحليل الخطابات السياسية وفقاً "لأثنين وأربعين" معياراً لكنه فشل في تقييم أيديولوجية النظام السابق بشكل كامل، يرى الباحث أن هذا النموذج يصلح تطبيقه على الأنظمة الديمقراطية فقط أما الأنظمة الدكتاتورية القمعية فلها معايير إضافية خارج تصنيف "فان دايك"؛ لذا بإمكاننا إضافة معايير جديدة على نظام "فان دايك" لجعله أكثر شمولية؛ لأن على ما يبدو أن "فان دايك" اختار معايير تتلاءم والأنظمة الأوروبية الحديثة والمعاصرة بحكم البيئة التي عاش بها. واستناداً لذلك يقترح الباحث إضافة المعايير الآتية لتحقيق تكامل أكثر شمولية :

١. صعوبة التكيف مع التنوع الديني والاجتماعي:

(Difficulty to be adapted for the Religious and Social Diversity)

كان النظام السابق يشعر بالقلق حيال أي شخص يمارس طقوساً دينية وعادةً ما يربط هذه الطقوس الدينية بالتوجهات السياسية والارتباط بالأحزاب الإسلامية المعادية والمعارضة

له، وفي الغالب يقتص منهم بإبادتهم بأبشع الوسائل حتى على الرغم من ثبوت عدم وجود أي توجه سياسي لديهم وإن قيامهم بهذه الطقوس هي مجرد عقيدة يؤمنون بها للتقرب من الله، إذ فشل النظام السابق في احتواء تنوع مذاهب وعقائد أبناء شعبه وتعددتها على الرغم من إيمانه بالوحدة الوطنية بشكل مطلق واختيار تشكيلته الحكومية من الوزراء والقادة العسكريين والمقربين منه من المذاهب والأديان والقوميات كافة ، ولكن الغلو في ممارسة الطقوس الدينية وإظهارها كان يثير قلق النظام وضغينته ،ويحرضه على قطع دابر هؤلاء القوم.

٢. اتباع سياسة الأرض المحروقة:

(Adopting the policy of Scorched- earth)

كان النظام السابق يتبع هذه السياسة مع من يخالفه الرأي، إذ لا يكتفي في إعدام الشخص المعني وإنما ينال الأذى والتحقيق العنيف كل أفراد عائلته وعشيرته، وإن بقي أحد من ذوي المعدم فإنه يُحرم من أبسط حقوقه المدنية، ويبقى المعدم كأنه وصمة عار في تاريخ عائلته وعشيرته. ونرى ذلك واضحاً في كتاب ديوان الرئاسة /دائرة الشؤون القانونية في نيسان سنة ١٩٨٧ أولاً /٢/ والذي ينص على (حجز عوائل المدانين وأقاربهم وعددهم (٣٩٩) شخصاً في محافظة المثنى) والمقصود هنا عوائل وأقارب المدانين في حادثة الدجيل، إذ لم يكتف النظام السابق بإعدام المتورطين أو المشتبه بهم في حادثة الدجيل بل طال الأمر جميع أفراد عوائلهم غير مراعين حرمة النساء ولا حتى الأطفال والشيوخ.

وأيضاً كتاب وزارة الداخلية/ مديرية الأمن العامة بالعدد (٥٠١٧١/١م/٣٢) بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢١، إذ ورد فيه أمر (بحجز عوائل عدد من الجنود للاشتباه بهروبهم إلى العدو الفارسي بما في ذلك زوجاتهم و أطفالهم وآبائهم وأمهاتهم)، إذ ورد جرد كامل بمعلومات تفصيلية عن هذه العوائل. ومع الأسف لا نلاحظ وجود هذه السياسة في الدول الأجنبية، فإجراءات تعسفية كهذه تذكرني بحوادث الدهس والطعن الإرهابية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية، فعند اكتشاف السلطات الإرهابي الذي قام بهذا الفعل لا يُحمّل أهله مسؤولية فعله إنما يجري استجوابهم بكل احترام وتعاطف معهم ؛كونهم متأثرين بفعل ابنهم المشين، وحتى لا يُتخذ إجراء بترحيلهم على الرغم من كونهم عرباً مقيمين في دول أجنبية، فهكذا تتعامل الحكومات الديمقراطية الإنسانية مع المذنبين فالعقاب لا ينال إلا من صاحبه ولا يطال عائلة المدان بأي حالٍ من الأحوال.

وأيضاً سياسية الأرض المحروقة تتمثل في إبادة النظام السابق لقرى بالكامل من أطفال ونساء وشيوخ وشباب عزل من دون استثناء لمجرد الاشتباه بوجود عناصر محددة من معارضيه في قرية ما، إذ يلجأ إلى سياسة الاستهداف الجماعي بدلاً من تتبع الأفراد المعارضين له فرداً فرداً، من منطلق المقولة العامة الدارجة (الخير يخلص والشر يعم).

٣. استعمال مفردات معجمية خاصة بالنظام وحده:

(Using Special Kind of Lexicalization)

استعمل "فان دايك" هذا المعيار وأطلق عليه تسمية "المصطلحات المعجمية" **"Lexicalization"** ولكن في نموذج "فان دايك" قد تكون هذه المصطلحات مشتركة متفق عليها من جهات أو دول عدة مثل: مصطلح "اللاجئين" أو "المهاجرين بطريقة غير شرعية" فهذه المصطلحات تتبناها دول عدة وفقاً لأيديولوجياتها تجاه الوافدين إليها. أما النظام السابق فقد كان يستعمل مصطلحات خاصة به وحده ويتداولها بشكل حصري استناداً لأيديولوجيته، مثلاً وجود عبارة (إعدام المجرم الشيوعي فلان) في وثائق قرارات الإعدام للنظام السابق. فإطلاق كلمة "مجرم" على شخص لمجرد انتمائه أو حتى الاشتباه بانتمائه للحزب الشيوعي، تعد تسمية خاصة بالنظام السابق لم يسبق لأحد استعمالها في هذا السياق للتعبير عن قمعه واستهدافه لهذا الحزب. فهذا الحزب واسع الانتشار في العالم ولكن لا أحد يربطه بمصطلح "الإجرام" حتى في حال الاعتراض على مبادئه ونشاطاته. وأيضاً وردت تسميات أخرى خاصة بالنظام حصراً مثل: مصطلح "الغوغاء" لمنظمي الثورة الشعبانية وبعدها تم تغيير التسمية بموجب كتب رسمية من رئاسة الجمهورية إلى "صفحة الغدر والخيانة".

حتى أسماء الحروب والمعارك التي يدخل بها العراق كان لها تسميات خاصة يُعمّم استعمالها في الإذاعة والتلفزيون العراقي حصراً، مثلاً الحرب العراقية الإيرانية أطلق عليها النظام السابق "القادسية الثانية" تيمناً بالقادسية الأولى المرتبطة بالفتوحات الإسلامية، إذ إن إطلاق تسمية كهذه وبهذه القوة التي تربطها بأُمجاد عصر الخلفاء الراشدين في نشر الدين الإسلامي لها وقع أيديولوجي كبير في نفوس العامة قد يكون إيجابياً أو سلبياً. وأيضاً أطلق النظام السابق تسمية "أم المعارك" على الحرب التي جرت بعد الانسحاب من دولة الكويت، إذ إن هذه التسمية خاصة بالنظام السابق فقط، في حين أجمع العالم على تسميتها بـ "عاصفة الصحراء" وهي التسمية التي اختارتها القيادة الأمريكية، المفارقة هي أن ذات المعركة من وجهة نظر النظام السابق هي عدوان ثلاثيني غاشم على العراق وشعبه، ومن وجهة نظر العالم أجمع هي معركة لتحرير بلد عربي اغتصبته بلا وجه حق القوات العراقية!!

ولم يتهاون النظام السابق في تسمية آخر حروبه على الرغم من موضع الضعف والانهييار الكامل لمنظومة الجيش العراقي، إذ أطلق على معركته الأخيرة اسم "معركة الحواسم"، وبالفعل كانت حاسمة وأنهت النظام والحزب الحاكم المهيمن آنذاك. والطريف والمخزي في الوقت نفسه أن هذه التسمية جرى تداولها بصورة محلية بين العراقيين كتسمية تُطلق على اللصوص والمخربين الذي نهبوا ممتلكات الدولة أبان أحداث ٢٠٠٣م، فنرى أن التسمية انحرفت عن مسارها من اسم لمعركة مقدسة ذات أهداف وطنية في نظر النظام السابق إلى مصطلح عامي دارج يطلق على اللصوص والمخربين!

٤. اتباع سياسة البقاء للأقوى:

(Adopting the Policy of "the survival of the strongest")

كان النظام يتبع سياسة القمع والعنف والاضطهاد لكل من يخالف رأيه، فبدلاً من الاستماع للرأي الآخر واحتواء المقابل بالطرائق الدبلوماسية لكسب جمهور العامة، كان النظام السابق يلجأ إلى سياسة القتل، والتدمير، والتهجير القسري لضمان بقائه بالسلطة بالقوة.

٥. اللاإنسانية (Inhumanity)

ورد معيار الإنسانية ضمن المعايير التي اقترحها العالم اللغوي "فان دايك" في نموذجهِ ولكن غفل عن إضافة معيار اللاإنسانية، مثال ذلك ورود عقوبات في نصوص القرارات الصادرة من رئاسة الجمهورية تلزم (بقطع الأيدي اليمنى من الرسغ) استناداً إلى قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٧٤ لسنة ١٩٩٣ بتهمة التعامل بالدولار خارج المنافذ الرسمية، إذ نرى أن حجم العقوبة قاسي جداً وغير إنساني ولا يتناسب مع حجم التهمة والتي هي بالأساس لا تعد تهمة على الإطلاق، فمهنة الصيرفة هي مهنة ربحية وخدمية في الوقت نفسه كأية مهنة، وموجودة في كل دول العالم وأيضاً عقوبة قطع الأذن للفارين من الخدمة العسكرية تعد عقوبة لاإنسانية لما لها من تأثير: نفسي، و جسدي، ومادي على المعاقب وذويه حتى على المدى البعيد.

٦. معيار العقاب و الثواب:

(The standard of punishment and Reward)

وردت ضمن قرارات مجلس قيادة الثورة تحديداً في القرار رقم (١١٧/ثالثاً) في ١٩٩٤/٨/٢٥م والذي ينص على (تُحى الآثار المدنية والجزائية المترتبة عن عقوبة قطع اليد أو الأذن والوشم إذا قام المعاقب بعمل وطني أو بطولي).. فهذا القرار يسمح بإزالة آثار

العقوبة من سجل المعاقب بشرط قيامه بعمل بطولي ووطني وبخلاف ذلك تبقى آثار العقوبة على وجهه أو جسده وصمة عار له ولذويه.

٧. ممارسة القصاص الملحوظ ذو طابع العبرة لمن اعتبر:

(Practicing Remarkable Punishments that left certain and Apparent Marks)

كان النظام السابق ووفقاً لقرارات مجلس قيادة الثورة يمارس عقوبات بطريقة تُعلم على الأشخاص الذين تعرضوا للعقوبة وتكون بالنسبة لهم وصمة عار يخلون من الظهور بها أمام العامة، ويبدو هذا واضحاً في قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٩ في ١٨/٨/١٩٩٤ والذي نص على (يوشم بين حاجبي كل من قطعت يده عن جريمة يعاقب عليها القانون بقطع اليد بعلامة ضرب يكون طول كل خط من خطيها المتقاطعين سنتمتراً واحداً وعرضه ملمتراً واحداً) نرى أن هدف النظام السابق من العقوبات التي يفرضها على المواطن هو التعليم بعلامة مميزة ليكون عبرةً لغيره، وكان أبناء المجتمع العراقي آنذاك ينظرون لهؤلاء مقطوعي الأيدي أو الأذن أو المعلم عليهم بالوشم كمنبوذين، وخونة، ويرفضون التعامل معهم أو تزويجهم أو تشغيلهم في وظائف حكومية أو حتى وظائف مهنية بسيطة، على الرغم من بساطة الإثم المرتكب كالتعامل بالدولار أو الفرار من الخدمة العسكرية.

٨. منع إزالة الأذى النفسي والجسدي المترتب عن العقوبة :

(Preventing the removal of the Psychological and Physical Harm Resulting from Punishments)

بحسب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١١٧/أولاً في ٢٥/٨/١٩٩٤) الذي نص على (١- يمنع إزالة الوشم الذي تم نتيجة ارتكاب جريمة معاقب عليها بقطع اليد أو الأذن، -٢- يعاقب كل من قام أو ساعد على إزالة الوشم أو أجرى عملية تجميل اليد أو الأذن المقطوعة بعقوبة قطع اليد أو الأذن مع الوشم حسب الأحوال)، هنا يتقصد النظام السابق تدمير نفسية المعاقب، وجعله يعيش مهاناً، ومن دون كرامة، ومحل تنمر واستهزاء العامة مدى الحياة على الرغم من نيله جزاءه غير العادل لدرجة وصول بعض منهم إلى التفكير بالانتحار للتخلص من هذا الدل.

٩. فرض العقوبات مع تبعات طويلة المدى:

(Imposing Punishments with Long Term Affects)

استناداً إلى قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١١٧/ثانياً لسنة ١٩٩٤) والذي نص على (تدون عقوبة كل من عوقب بقطع اليد أو الأذن وعلامة الوشم في هوية الأحوال المدنية وشهادة الجنسية ودفتر الخدمة العسكرية والوثائق الرسمية الأخرى المتعلقة بإثبات الشخصية) هنا لا يكتفي النظام السابق بالأذى النفسي والجسدي الذي سببه للشخص المعاقب وإنما تمتد

تبعات العقوبة لتدوينها في الأوراق الثبوتية الرسمية لتكون بالنسبة له وصمة عار له ولعائلته يُعَيَّر بها من الجميع، ويحرم تلقائياً من أبسط حقوق المواطنة في: التعليم، والتوظيف، والعيش بكرامة.

١٠. معيار تقديم القائد أو الرئيس كرمز وطني و قومي:

(Presenting the Leader as a National Symbol)

غالباً ما يرتبط حب الرئيس بحب العراق وحب الأمة فحبه يعد واجباً وطنياً، وإن كل من يخالفه الرأي أو يكون ضد فكره وأيديولوجيته يعد خائناً وعميلاً، مثال ذلك ما يرد في خطابات النظام السابق وقراراته، إذ وردت العبارة الآتية حرفياً في أحد كتب رئاسة الجمهورية التي تتعلق بحادثة الدجيل (إن الحادث المذكور لم يكن يستهدف شخص سيادة الرئيس القائد صدام حسين وإنما يستهدف من خلاله العراق والأمة العربية والإنسانية جمعاء).

١١. معيار العدو الأُوحد (The Only Enemy):

في معظم إن كل عملية انقلاب أو انتفاضة أو محاولة اغتيال أو إساءة لشخص الرئيس القائد كانت تنسب في تدبيرها والتخطيط لها إلى الجانب الإيراني، وكان هذا يبدو واضحاً في خطابات الرئيس السابق وقرارات قيادته كافة، إذ ورد في أحد كتب رئاسة الجمهورية فيما يتعلق بحادثة الدجيل ما نصه (في تموز عام ١٩٨٢ وأثناء زيارة الرئيس القائد لناحية الدجيل تعرض موكب سيادته إلى حادث اعتداء آثم وغادر وبالسلاح الناري من قبل بعض العناصر الحاقدة على الحزب والثورة التي أعمتها الضلالة الفارسية).

١٢. معيار الغاية تبرر الوسيلة: (The End Justifies the means)

كان النظام السابق يمارس سياسة الغاية تبرر الوسيلة؛ لفرض سيطرته ونفوذه على البلاد وخير مثال على ذلك هو إبادته لسكان قرية حلبجة الحدودية من أطفال ونساء وشيوخ بالغاز الكيميائي في العام ١٩٨٨م من دون سابق إنذار؛ لأنها كانت محتلة من القوات الإيرانية، إذ حقق النظام غايته بانسحاب القوات الإيرانية ولكن على حساب قتل آلاف الأرواح البريئة. فلم يأبه النظام السابق للمجزرة التي ارتكبها بحق هؤلاء الأبرياء فالمهم هو تحقيق النصر على العدو وإرغامه على الانسحاب؛ بسبب استعمال النظام السابق الأسلحة الكيميائية المحظورة دولياً.

١٣. قوة التصريحات اللامسؤولة مقابل ضعف الإمكانيات الفعلية المتاحة:

(The Strength of the Statements as Compared with the Weakness of the Vital and Available Possibilities)

إن من يسمع تصريحات النظام السابق يتوقع الكثير، ولكن الجمهور في النهاية ينصدم بالنتائج عند الوصول إلى مرحلة التطبيق، وهذا ما شهده الشعب العراقي من حروب وأحداث

دامية أبان مدة حكم النظام السابق، إذ نرى القوة والثقة التي يتحدث بها رئيس النظام السابق في بداية كل حرب يخوضها ولكن بالنهاية لا نرى سوى الهزيمة النكراء، وهدر الدماء العراقية الزكية التي كان يسجلها النظام السابق في تاريخ بلاده. فقد كان يزج ببلاده في حروب فتاكة غير مبالي بالخسائر البشرية والمادية التي يخلفها بعد كل حرب. والأدهى من ذلك هو تصريحات النظام السابق وخطاباته الملوحة بالزهو والشموخ والنصر بعد كل هزيمة نكراء !! وفي الختام سنتطرق للإجابة على السؤال الذي وجهه الباحث في مقدمة البحث وهو تحليل السبب وراء أننا كلما تقدمنا في الزمن كلما زاد التسويغ لجرائم القتل والإبادة الجماعية على عكس ما كان يحدث سابقاً من غزوات، وانتهاكات، وقتل، وتدمير، واغتصاب أراضي، واحتلال من دون تسويغ! فالهدف في السابق كان واضحاً وصريحاً على الرغم من بشاعته التي تكمن في التوسع والاستيطان واستغلال ثروات البلد المغتصب، والسبب هو أن في الوقت الحاضر اختلف الوضع؛ بسبب كثرة وجود الجهات والمنظمات الرقابية والتشريعية والقانونية والدستورية على المستوى الإقليمي والدولي مثل: (الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، وجامعة الدول العربية، وحلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي.. الخ، إذ إن أي تصرف وانتهاك يصدر من أية دولة يعرضها للمساءلة بل حتى التصدي إن لزم الأمر من قبل هذه المنظمات الدولية؛ لذا هنا وجب التسويغ لإقناع هذه الجهات بشرعية وقانونية الانتهاك (حتى على الرغم من عدم شرعيته) لكسب الدعم والتأييد الدولي، والحفاظ على العلاقات الودية والدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية مع بقية الدول. وهنا يأتي دور السياسة المحنكة في التسويغ والمراوغة لنيل الهدف من دون الالتفات لمصالح الآخرين، ففي السياسة المصلحة الشخصية أولوية دائماً ولها قدسية كبيرة في الأدوار السياسية الناجحة ولكن النظام السابق لم يلتفت لمصلحة بلاده ولا أبناء شعبه كافة، فقد كان يزج ببلاده في حروب وانتهاكات لم تكن مسوغاتها مقنعة بالنسبة للمجتمع الدولي؛ لذلك أُبِيد النظام السابق بقرار من المجتمع الدولي نفسه.

المصادر (References):

- ١- مجموعة من وثائق الدولة العراقية الصادرة من وزارة الداخلية ومديرية الأمن العامة التابعة للنظام السابق في فترة الثمانينيات والتسعينيات والمحفوظة في دار الكتب والوثائق.
 - ٢- الاستعانة بالوثائق المنشورة في إصدارات مؤسسة الشهداء مثل مجلة خالدون وشواهد ووثائق لا تموت.
 - ٣- الاستعانة بلقاءات وخطابات رئيس النظام السابق المحفوظة في موقع اليوتيوب.
 - ٤- الاستعانة بالعديد من المصادر باللغة الانكليزية مثل:
- Van Dijk, T. A.(1998) Ideology: A multidisciplinary Approach
 - Van Dijk, T.A. (2004) Political Discourse and Political Cognition.
 - Van Dijk,T.A.(2004) Ideology and Discourse: Multidisciplinary Introduction.
 - Van Dijk, T.A. (2006) Ideology and Discourse Analysis, Journal of Political Ideologies.